مجتمع

اليونيسف تتبرع للأردن بأجهزة تنفس اصطناعي

تسلمت وزارة الصحة الأردنية، أمس الخميس، 40 جهاز تنفس اصطناعي متطوراً، بدعم من منظمة اليونيسف، لمواكبة الاستجابة الوطنية الأردنية لمجابهة فيروس كورونا. وأكد وزير الصحة الأردني سعد جابر خلال تسليم أجهزة التنفس الاصطناعي، وفق بيان صادر عن الوزارة، أهمية الشراكة مع منظمة اليونيسف في دعم القطاع الصحي من خلال الدعم السخي ولا سيما في مواجهة هذا الوباء العالمي، مبيناً أن أجهزة التنفس ستساهم في دعم القطاع الصحي وعلاج الكثير من المرضى والأطفال في وحدات العناية المركزة. (العربي الجديد)

أوغندا: فرار 219 سجيناً وبحوزتهم أسلحة وذخائر

قالت متحدثة باسم الجيش الأوغندي أمس الخميس إن سجناء تغلبوا على حراسهم، وفر 219 منهم وبحوزتهم 15 سلاحاً نارياً على الأقل، لكن سجينين منهم قتلا خلال عملية شنتها قوات الأمن لإلقاء القبض عليهم. وأضافت البريجادير فلافيا بيكواسو أن السجناء فروا في وقت متأخر من مساء الأربعاء من سجن في كاراموجا، وهي منطقة نائية شبه قاحلة في شمال شرق البلاد. واقتحم السجناء قبل فرارهم مستودع الأسلحة بالسجن، واستولوا على 15 بندقية من طراز إيه كيه -47 وذخائر. (رويترز)

إلى مخيّم جديد

باشرت الشرطة في جزيرة ليسبوس اليونانية، صباح أمس، نقل آلاف المهاجرين المشردين منذ احتراق مخيم موريا الأسبوع الماضي، إلى مخيم جديد. وتنقّل عناصر الشرطة من خيمة إلى أخرى لإيقاظ المهاجرين النائمين، لنقلهم إلى المخيم الذي أُقيم على عجل بعد الحريق. وبهدوء حملوا الحقائب التي وضعوا فيها حاجياتهم التي تمكنوا من إنقاذها من النيران الأسبوع الماضي، فيما همّ آخرون بتفكيك الخيام المثبتة على الأسفلت.

وتوجهت النساء والأطفال إلى حاجز الشرطة، حاملين أمتعتهم على ظهورهم. ومنذ اندلاع الحريق في المخيم، الذي كان يضمّ 13 ألف لاجئ في ظروف مأساوية، انتقل آلاف الأشخاص للعيش في ملاجئ مؤقتة. ومُنعت منظمة أطباء بلا حدود، التي أقامت عيادة للطوارئ في المنطقة، من الوصول إليها ليلاً، فيما سرت شائعات عن عملية إجلاء، وفق ما ذكر مصدر في المنظمة. وكتبت المنظمة غير الحكومية في تغريدة على «تويتر»: «تجري عملية للشرطة لنقل اللاجئين إلى المخيم الجديد. ولا يتعين على ذلك منع المساعدة الطبية». تعمل السلطات اليونانية والأمم المتحدة على إنشاء مخيم جديد منذ السبت الماضي، يمكن من خلاله استئناف إجراءات اللجوء، على حد قولهم. ويرفض العديد من طالبي اللجوء دخول المخيم الجديد، قائلين إنهم يخشون الانتظار أشهراً جديدة ليُنقَلوا إلى مرافق في البر الرئيسي لليونان، أو أي بلد أوروبي آخر.

(فرانس برس)

(هانوليس لاغوو تاريس/ فرانس برس)

غياب الصرف الصحي أزمة باكستانية

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

كثرت المشاكل الاجتماعية في باكستان، تحديداً في جنوب البلاد، حيث يعاني السكّان من الفقر والعوز والجهل، وسيادة الأعراف والتقاليد. ومع أنّ مدينة كراتشي، مركز إقليم السند الجنوبي، تعتبر العاصمة الاقتصادية للبلاد، إلاّ أنها تعاني من مشاكل كثيرة، منها غياب الصرف الصحي، وذلك لأسباب كثيرة، أهمها التهميش الحكومي، والتجاذبات السياسية، والخلافات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في الإقليم.

في الأيام الأخيرة، ضربت المدينة موجة من الأمطار الغزيرة، تركت آثارها وخلّفت أضراراً كبيرة على سكّان المنطقة، بسبب فقدان نظام الصرف الصحي المتكامل فيها. ورغم احتياج الناس إلى هطول الأمطار وانتظار بعض المناطق الزراعية لها، إلاّ أنه بسبب غياب نظام الصرف الصحي، وعدم اهتمام الحكومة والبلدية بالموضوع، عانى المواطنون كثيراً من هطول الأمطار.

لم تتأثر الحياة اليومية والطرق فقط من ركود المياه في الشوارع، بل دخلت المياه إلى منازل السكّان في كثير من المناطق، ودمّرت ممتلكاتهم ومصادر رزقهم.

وتجاوزت نسبة الأمطار التي هطلت جميع الأرقام القياسية السابقة، إذ شهدت كراتشي 604 ملم من الأمطار وهو رقم قياسي جديد، كما أنّها ثاني أكبر نسبة لهطول الأمطار في المدن الباكستانية كلها. وكانت مراكز الأرصاد الجوية قد حذّرت من هذه الأمطار، مطالبة الحكومة المحلية والمركزية بأخذ الحيطة، والاستعداد للموضوع.

كما أعلنت الحكومة المحلية آنذاك أنها أنجزت عملها بشكل كامل، ولن تواجه أيّ مشاكل. لكن في السابع والعشرين من شهر أغسطس/آب الماضي، عندما بدأ هطول الأمطار الغزيرة، ذهبت كلّ تلك الإجراءات والادعاءات أدراج الرياح، وركدت المياه في الأزقة والشوارع، وتمّ تسجيل عدد من الوفيات في المناطق، كما دمّرت المنازل وأملاك المواطنين.

حينها وجهت الحكومة المركزية، التي يقودها حزب حركة الإنصاف، أصابع الاتهام إلى الحكومة المحلية التي يقودها حزب الشعب الباكستاني، وقالت إنّ الحكومة المحلية فشلت في مواجهة القضية، بينما اتهمت هذه الأخيرة الحكومة المركزية بأنها لا توفر لها الميزانية الكافية، وأضافت أنّ هطول الأمطار أتى قياسياً، مؤكدة أنّ ترتيباتها واستعداداتها، لم تكن بحجم الأمطار التي هطلت في الفترة الأخيرة.

يقول ولي سومرو، وهو ناشط من سكّان كراتشي لـ«العربي الجديد»، إنّ السبب الحقيقي وراء ما تواجهه مدينة كراتشي بعد الأمطار الغزيرة، هو الخلافات الموجودة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، والمشاكل الموجودة داخل الحكومة المحلية نفسها، تحديداً بين حزب الشعب وحزب القومي الوطني، الذي ينتمي إليه رئيس البلدية وسيم أختر، بينما رئيس الوزراء في الحكومة المحلية، مراد علي شاه، ينتمي إلى حزب الشعب، وبين الحزبين مشاكل كثيرة منذ فترة طويلة.

أضاف سومرو أنّ «الأرقام كانت قياسية والأمطار كانت خطيرة، وحجم الكارثة كان كبيراً، لكن الحقيقة أنّ جميع المشاكل التي واجهها المواطنون كانت بسبب عدم وجود نظام صرف صحي». وأكّد أنّ الحكومة أعلنت سابقاً أنّ البلدية نظّفت جميع مجاري المياه، لكن مع بداية هطول الأمطار، أغلقت تلك المجاري ودخلت المياه إلى المنازل والمباني، ما يعني أنّ كل ما أعلنوه سابقاً، كان مجرّد ادعاءات.

وأضاف سومرو أنّ المعضلة الأساسية، خلف المشاكل التي تواجهها مناطق الجنوب، هو الفساد في الإدارات، والخلافات بين الحكومة المركزية والمحلية، علاوة على الخلافات بين الأحزاب السياسية المحلية الشريكة في الحكومة بصورة أو أخرى. هدأت هذه الخلافات، إلى حدّ ما، بعد زيارة رئيس الوزراء، عمران خان، إلى الإقليم، ونقاشه مع المسؤولين هناك.

كما توصّلت الأطراف المعنية إلى تشكيل لجنة من ثلاث جهات هي: الحكومة المركزية والحكومة المحلية إضافة إلى الحزب القومي الوطني الذي يترأس بلدية مدينة كراتشي. وتعمل تلك اللجنة من أجل التنسيق بين الأطراف المعنية، وحلّ المشاكل التي تواجهها المدينة، تحديداً في نظام الصرف الصحي.

ويترأس اللجنة، رئيس وزراء الحكومة المحلية، مراد علي شاه، وبين أعضائها قياديون في الحزب الحاكم وهم: أسد عمر، علي زيدي وأمين الحق. كما ينوب عن الحكومة المحلية، قياديين في الحزب الحاكم في الإقليم وهما: سيد غني وناصر شاه.

وضع مزرٍ

بعد ستة أشهر من الإغلاق، فتحت المدارس أبوابها في مدينة كراتشي في الخامس عشر من الشهر الجاري، ليعود التلامذة إلى مدارسهم، ويجدوها بوضع مزرٍ؛ إذ دخلت مياه الأمطار إلى المدارس، وتعرّضت محتوياتها من كراس وكتب وغيرها، للأضرار، في ظلّ عدم اهتمام الحكومة والبلدية بالموضوع.

تحقيق

في لبنان الغارق بأزماته السياسية والاقتصادية أزمة أخرى ترتبط بالعمالة المنزلية الأجنبية، التي تعاني من انتهاكات طويلة الأمد. قد يكون الحلّ عقد العمل الموحد الجديد، لكنّ البعض يشكك

عقد العمالة المنزلية
خطوة نحو كسر قيود نظام الكفالة في لبنان

تحرك سابق للمطالبة بالحقوق (حسين بيضون)

بيروت ـ **سارة مطر**

لم يُقنع عقد العمل الموحّد الخاص بالعاملات والعمال المنزليين الأجانب في لبنان، كثيرين من هؤلاء، أو الجمعيات الأهلية والنسائية والحقوقية، ممن يطلقون منذ سنوات طويلة صرخات استغاثة بوجه نظام الكفالة، مع وصفهم له بنظام «العبودية الحديثة». وفي هذا إشارة إلى ما تعانيه هذه الشريحة من انتهاكات يومية من عنصريةٍ وظلم وإجحاف بحقّها، فضلاً عن تعرّض كثيرين منهم للاستغلال والعنف والتحرّش والاغتصاب، مع انتفاء أيّ حماية قانونية أو معاملة إنسانية لائقة، ومع تحوّل العديد من مكاتب استقدام العاملات والعمال إلى أماكن للترهيب والتعنيف.

العقد الذي أصدرته وزيرة العمل اللبنانية في حكومة تصريف الأعمال، لميا يمّين دويهي، أثار العديد من ردود الفعل، بين مرحّب اعتبره خطوة أولى نحو إلغاء نظام الكفالة بشكل كامل إذا ما ترافق مع آليات مرنة قابلة للتطبيق، ومنتقد رأى استحالة تنفيذه، لكونه يحتاج إلى إمكانات عالية أثبتت التجارب فشلها، داعياً إلى ضرورة اعتبار العاملات (الإناث هنّ الأكثرية بين العمال الأجانب الآتين عبر المكاتب) أجيرات يخضعن لقانون العمل اللبناني، عوضاً عن استثنائهنّ بعقد عمل موحّد.

وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» قد كشفت في 27 يوليو/ تموز الماضي، عن أنّ «نظام الكفالة اللبناني الاستغلالي يحاصر بقبوده عشرات الآف العاملات المنزليات المهاجرات في ظروف قد تؤدي إلى الأذى، إذ يربط وضعهنّ القانوني بأصحاب عملهنّ». وتعمل نحو 250 ألف عاملة منزلية مهاجرة في لبنان، معظمهنّ من بلدان أفريقيا وجنوب شرق آسيا، من دون أن تشملهنّ حمايات قانون العمل اللبناني».

نحو إلغاء الكفالة

في حديثها إلى «العربي الجديد» تصف يمّين الدويهي العقد المذكور بأنّه «خطوة متقدّمة جداً نحو إلغاء نظام الكفالة، تكرّس الحقوق الاجتماعية لهذه الفئة من العاملين والعاملات، وتمنحهم حقوقهم الإنسانية البديهية والحماية اللازمة ضدّ أيّ انتهاك أو استغلال. ويُعتبر هذا العقد أساسيّاً، لأنّ البند الأهم حرية العاملة واحتفاظها بأوراقها الثبوتية وحقها بتغيير صاحب العمل وفسخ العقد بالإضافة إلى تحديد ساعات العمل الأسبوعية وأيّام الإجازات وغيرها. وقد أطلقنا كذلك الخط الساخن 1741 لتلقّي الشكاوى، إذ لا صلاحية لمفتّشي الوزارة بدخول المنازل». وتقول: «على الرغم من انتقادات البعض لعدم إلغاء نظام الكفالة، غير أنّنا أنجزنا نموذجاً لاتفاقية يمكن تطويرها مع الدول المعنيّة، تسهّل وتنظّم عمل الأجانب في لبنان. ويُعدّ العقد رسالة واضحة تشير إلى حقّ العاملة الأجنبية بكل ما يُذكر بقانون العمل، ما يعني أنّنا نساوي بينها وبين أيّ عامل. وقد أنجزنا بنداً أساسياً، وهو تعديل المادة الـ7 من قانون العمل التي تُخضع العمل المنزلي لقانون العمل اللبناني، لكنّ هذا يحتاج إلى الإقرار في البرلمان، وستكون خطوة أساسية تلغي مشاكل كثيرة، وتفتح المجال أمام اللبنانيّين للقيام بهذا العمل، إذ يصبح عملاً لائقاً بدوام محدّد وضمان صحي، ويمنح الامتيازات والتقديمات الاجتماعية كافّة».

آليات قابلة للتطبيق

تؤكد محامية قسم الاتجار بالبشر في منظمة «كفى» (غير حكومية، نسوية) موهانا إسحق، لـ«العربي الجديد»، أنّ «العقد الموحّد يضمّ معظم الحقوق الأساسية المكفولة ضمن المواثيق الدولية لعاملات المنازل، وهو طبعاً حجر أساس أوّلي يمكن أن يُبنى عليه مع خطوات إضافية للوصول إلى الإلغاء الكامل لنظام الكفالة، لكنّه لا يكفي وحده». وتضيف: «أهم الحقوق التي تضمّنها العقد، المساواة بين عاملات المنازل وغيرهنّ من العاملات والعمّال لناحية تحديد أجرهنّ بما لا يقلّ عن الحد الأدنى للأجور. كذلك، كسر العقد الموحّد كثيراً من الممارسات، إذ بات على صاحب العمل تأمين غرفة خاصة للعاملة مع مفتاح خاص، بهدف احترام خصوصيّتها ومعتقداتها وتقاليدها وحريتها الشخصية، وأصبحت بحوزتها أوراقها الخاصة الرسمية من جواز سفر وإقامة وبطاقات وغيرها. كذلك، أعطى العقد للعاملة حقّ التنقّل والاستفادة من أوقات راحتها وأيّام عطلتها بشكل حرّ خارج المنزل، كما حقّها في إجازاتٍ سنوية ومَرضية وغيرها من الضمانات». وترى إسحق أنّ «حقّ العاملة بفسخ العقد بإرادة حرّة منفردة يُعدّ بمثابة ضربة أساسية لنظام الكفالة، لكونه يضع بيد العاملة حقّها بتغيير العمل، فيما كان النصّ القديم يمنحها حقّ الفسخ عند بعض الانتهاكات، إذا تعرّضت للعنف أو امتنع ربّ العمل عن دفع أجرها الشهري بشكل كامل وعلى مدى 3 أشهر متتالية، لكن عملياً لم يكن هذا الحق يُمارس ويبقى حبراً على ورق، وذلك لغياب آلية الفسخ وانتفاء أيّ مرجع تتمّ العودة إليه عند الفسخ وصعوبة إثبات تلك الانتهاكات». وتختم محامية «كفى» بالقول: «لا يمكن تحقيق تغيير جدّي وفعّال، إلا إذا أُرفق العقد بآليات مرنة قابلة للتطبيق، سواء لناحية آليات الفسخ أو آليات مراقبة التطبيق، وكذلك ضبط عملية استقدام العاملات المهاجرات».

الحلّ بقانون العمل

من جهتها، تلفت المسؤولة الإعلامية في جمعية «فيمايل» (تسوية مدنية) فاطمة زين الدين، إلى أنّ «وزيرة العمل عندما غرّدت على تويتر، حول إصدارها عقد العمل الموحّد الذي يلغي نظام الكفالة، يبدو أنّها لم تتنبّه بذلك مع الجمعيات والمؤسّسات الشريكة في إعداد بنود هذا العقد. فكيف الحديث عن إلغاء نظام الكفالة واعتماد عقد عمل موحّد ما زالت آلية تنفيذه مبهمة حتى الساعة في ظلّ إجماع على عدم إمكانية تنفيذها أصلاً؟». وتقول لـ«العربي الجديد»: «انطلاقاً من عملنا في مجال حقوق النساء والفتيات ودعم قضاياهنّ، ومن عملنا ضمن حملة مشروع بيتي العادل، بدعم من منظمة العمل الدولية، إذ ننشر من خلالها مواد خاصة تسلّط الضوء على أحوال عاملات المنازل المهاجرات وأوضاعهنّ القانونية والإنسانية، نؤكّد ضرورة إيجاد حلّ عادل لهنّ، واعتبارهنّ أجيرات يخضعن لقانون العمل اللبناني، عوض استثنائهنّ بعقد عمل موحّد يحتاج تنفيذه إلى إمكانات عالية أثبتت التجارب فشلها». وتضيف زين الدين: «العاملات الأجنبيات اللواتي يعشن اليوم في الطرقات بلا مأوى ولا مال، وبخضعن لابتزاز مالي ونفسي وجسدي، لن يكفي لإنقاذهنّ عقد عمل موحّد ما زالت آليات تطبيقه غامضة، بل كان الأجدى تطبيق قانون العمل ليتماهى مع الاتفاقية 189 الخاصّة بالعمل اللائق للعاملات في الخدمة المنزلية، التي صوّت عليها لبنان خلال مؤتمر منظمة العمل الدولية عام 2011، كما الأجدى تصديق هذه الاتفاقية لتتماهى مع القوانين والتشريعات وتُدرج في قانون العمل، بما يحفظ حقوق العاملات المنتهكة منذ سنوات». وتتساءل: «وزارة العمل التي تتلقّى شكاوى العاملات على الخط الساخن، هل تدخلت لاسترداد أجورهنّ؟ أو لتحسين أوضاعهنّ؟ أو اكتفت بوضع الكفيل على اللائحة السوداء؟ وهل ستمتلك العاملة المنزلية لاحقاً القدرة والمعرفة التي تخوّلها التقدّم بشكوى إذا عمد الكفيل إلى انتهاك حقّها؟».

صوت العمال

تشير عاملة إثيوبية تركت عملها منذ أيام، بسبب سوء المعاملة والذل والاحتقار الذي كانت تتعرّض له وفق قولها، لـ«العربي الجديد» إلى أنّها لم تسمع بالعقد الموحّد، «لكنّني متأكدة أنّه سيكون مجرّد كلام لا يُطبّق، لقد أصبحنا خبراء بالوضع اللبناني، ولا نريد قرارات وعقوداً لا تلغي نظام الكفالة الجائر نهائياً، ولا سيما أنّ هذا النظام يسمح لأرباب العمل باستباحة حقوقنا واستغلالنا وجني الأموال عبرنا. وفي حال الشكوى للمكتب، لا نجد سوى التعنيف والضرب». توضح أنّ المنزل الأخير الذي تعرّضت فيه للإهانة، كانت تُمنع من قبل أصحابه من الخروج، أو حتى من استخدام بعض المواد الاستهلاكية والغذائية، كما كانت تُحرم الاتصال بأهلها إلّا إذا كان ذلك على حسابها. ولم تحظ بإجازة أو دوام عمل محدد الساعات، علماً أنّ «ابنة صاحب البيت موظفة ينتهي دوامها، وأنا لا ينتهي دوامي. فهل هذا عادل؟».

العاملة التي تعمل في لبنان منذ 6 سنوات تنقّلت خلالها من بيتٍ إلى بيت، ما زالت على اسم كفيلتها الأولى التي تحتجز جواز سفرها وجميع أوراقها الثبوتية وتهدّدها بالسجن، علماً أنّها تعرّضت لديها لتعنيفٍ شديد وتعاطٍ غير إنساني، أوصلها بعد 4 أشهر إلى محاولة الانتحار. وتشير إلى أنّها كانت تعمل في السودان، ولم تتعرّض لإجراءات أو معاملة سيئة، بل كانت تتمتّع بحريّتها، وجواز سفرها بحوزتها، وعلاقتها مع الدولة مباشرة وليست مع الكفيل، غير أنّ أحد المكاتب وعدها بالانتقال إلى إيطاليا للعمل ومتابعة دراستها، فوجدت نفسها في لبنان بعدما وقعت ضحية النصب والاحتيال والاستغلال.

عامل فيليبيني يعمل وزوجته في منزلٍ في بيروت منذ ثلاثين عاماً، يسأل قبل كلّ شيء: «هل ألغي نظام الكفالة؟»، مضيفاً: «لا فكرة لديّ عن إقرار العقد، ولا حتّى عن تفاصيله، لكن ربّما تولّت السفارة إرسال نسخ من العقد إلينا». وإذ يلفت إلى أنّه يُعامل معاملة جيدة من قبل أصحاب العمل، يقول لـ«العربي الجديد»: «هناك العديد من العاملات والعمّال الذين يعانون من نظام الكفالة في لبنان، ما يحتّم أهميّة إلغاء هذا النظام بسرعة، وفي حال الشكوى للمكتب، لا نجد سوى التعنيف والضرب». توضح أنّ المنزل الأخير الذي تعرّضت فيه للإهانة، كانت تُمنع من قبل أصحابه من الخروج، أو حتى من استخدام بعض المواد الاستهلاكية والغذائية، كما كانت تُحرم الاتصال بأهلها إلّا إذا كان ذلك على حسابها. ولم تحظ بإجازة أو دوام عمل محدد الساعات، علماً أنّ «ابنة صاحب البيت موظفة ينتهي دوامها، وأنا لا ينتهي دوامي. فهل هذا عادل؟».

العاملة التي تعمل في لبنان منذ 6 سنوات تنقّلت خلالها من بيتٍ إلى بيت، ما زالت على اسم كفيلتها الأولى التي تحتجز جواز سفرها وجميع أوراقها الثبوتية وتهدّدها بالسجن، علماً أنّها تعرّضت لديها لتعنيفٍ شديد وتعاطٍ غير إنساني، أوصلها بعد 4 أشهر إلى محاولة الانتحار. وتشير إلى أنّها كانت تعمل في السودان، ولم تتعرّض لإجراءات أو معاملة سيئة، بل كانت تتمتّع بحريّتها، وجواز سفرها بحوزتها، وعلاقتها مع الدولة مباشرة وليست مع الكفيل، غير أنّ أحد المكاتب وعدها بالانتقال إلى إيطاليا للعمل ومتابعة دراستها، فوجدت نفسها في لبنان بعدما وقعت ضحية النصب والاحتيال والاستغلال.

عامل فيليبيني يعمل وزوجته في منزلٍ في بيروت منذ ثلاثين عاماً، يسأل قبل كلّ شيء: «هل ألغي نظام الكفالة؟»، مضيفاً: «لا فكرة لديّ عن إقرار العقد، ولا حتّى عن تفاصيله، لكن ربّما تولّت السفارة إرسال نسخ من العقد إلينا». وإذ يلفت إلى أنّه يُعامل معاملة جيدة من قبل أصحاب العمل، يقول لـ«العربي الجديد»: «هناك العديد من العاملات والعمّال الذين يعانون من نظام الكفالة في لبنان، ما يحتّم أهميّة إلغاء هذا النظام بسرعة، وفي حال الشكوى للمكتب، لا نجد سوى التعنيف والضرب». توضح أنّ المنزل الأخير الذي تعرّضت فيه للإهانة، كانت تُمنع من قبل أصحابه من الخروج، أو حتى من استخدام بعض المواد الاستهلاكية والغذائية، كما كانت تُحرم الاتصال بأهلها إلّا إذا كان ذلك على حسابها. ولم تحظ بإجازة أو دوام عمل محدد الساعات، علماً أنّ «ابنة صاحب البيت موظفة ينتهي دوامها، وأنا لا ينتهي دوامي. فهل هذا عادل؟».

العاملة التي تعمل في لبنان منذ 6 سنوات تنقّلت خلالها من بيتٍ إلى بيت، ما زالت على اسم كفيلتها الأولى التي تحتجز جواز سفرها وجميع أوراقها الثبوتية وتهدّدها بالسجن، علماً أنّها تعرّضت لديها لتعنيفٍ شديد وتعاطٍ غير إنساني، أوصلها بعد 4 أشهر إلى محاولة الانتحار. وتشير إلى أنّها كانت تعمل في السودان، ولم تتعرّض لإجراءات أو معاملة سيئة، بل كانت تتمتّع بحريّتها، وجواز سفرها بحوزتها، وعلاقتها مع الدولة مباشرة وليست مع الكفيل، غير أنّ أحد المكاتب وعدها بالانتقال إلى إيطاليا للعمل ومتابعة دراستها، فوجدت نفسها في لبنان بعدما وقعت ضحية النصب والاحتيال والاستغلال.

عامل فيليبيني يعمل وزوجته في منزلٍ في بيروت منذ ثلاثين عاماً، يسأل قبل كلّ شيء: «هل ألغي نظام الكفالة؟»، مضيفاً: «لا فكرة لديّ عن إقرار العقد، ولا حتّى عن تفاصيله، لكن ربّما تولّت السفارة إرسال نسخ من العقد إلينا». وإذ يلفت إلى أنّه يُعامل معاملة جيدة من قبل أصحاب العمل، يقول لـ«العربي الجديد»: «هناك العديد من العاملات والعمّال الذين يعانون من نظام الكفالة في لبنان، ما يحتّم أهميّة إلغاء هذا

250,000
عاملة منزلية في لبنان، معظمهنّ من بلدان أفريقيا وجنوب شرق آسيا، لا تشملهنّ حماية قانون العمل

الاحتلال يلاحق «أهل الكهف» في الضفة

حتى الكهف الذي لجا إليه أحمد عمارنة للعيش، والواقع في فراسين شماليّ الضفة الغربية، ضاق بعين الاحتلال الإسرائيلي. واليوم، يخشى هدمه

جنين ـ **سامر خويرة**

منذ نحو عشرين شهراً تقريباً، يسكن المهندس الفلسطيني أحمد عمارنة (31 عاماً) مع زوجته وطفلتهما الصغيرة في كهف، بعدما عمد إلى ترميمه ليصبح صالحاً للسكن، وقد منعته سلطات الاحتلال الإسرائيلي من بناء بيت في أرضه في قرية «فراسين» في محافظة جنين شمالي الضفة الغربية المحتلة.

كهف اقدم من الدولة

«العيش في تجويف صخري في القرن الحادي والعشرين، يعد أمراً غريباً جداً. لكن الأغرب أن الاحتلال يلاحقني ويريد أن يهدم الكهف من دون مبرر. لا يمكنهم أن يقولوا إن هذا التجويف بُني دون موافقتهم، فهو أقدم من دولتهم بمئات السنين. هذا الكهف من صنع الله، ونتيجة عوامل جغرافية امتدت لآلاف السنين، ومع هذا يستكثرونه علينا»، يقول عمارنة لـ«العربي الجديد». بدأت القصة قبل نحو عامين ونصف عام، عندما أراد عمارنة تشييد منزل صغير فوق منزل عائلته، فمنعه الاحتلال. ثم فكر في أن يبني غرفتين صغيرتين في قطعة أرض يملكها في قريته الوادعة، لكنه جوبه برفض مشابه بحجة منع البناء، لكون القرية مصنفة «ج» بحسب اتفاق أوسلو، ويمنع على الفلسطينيين البناء فيها إلا بموافقة دائرة التراخيص الإسرائيلية.

ضاقت الدنيا بعمارنة، هو الذي فضّل العمل في الزراعة وتربية الماشية على الهندسة، وقرر الاستفادة من تخصصه في تهيئة الكهف الذي يقع في أرضه، وتنظيفه ووضع بوابة على مدخله. كذلك استطاع فتح نافذة، ومدّ الكهف بالكهرباء والماء.

ويعلق عمارنة على ذلك بقوله: «كنت أمام حلين لا ثالث لهما، إما الاستسلام والرحيل، أو الصمود والتحدي. وطبعاً، الخيار الثاني كان شاقاً، ولم أكن أعلم حقيقة كيف سأعيش فيها مع زوجة وطفلة حتى بعد ترميمها. البعض يشيد قصوراً وأبنية ضخمة، أما أنا فأسكن في كهف صغير لا تزيد مساحته على 60 متراً مربعاً. لسنا وحدنا فيه، فقد خصصت ركناً داخل الكهف لبيت الماشية والدجاج الذي نملكه!».

كابوس الهدم

أسئلة كثيرة تدور في ذهن عمارنة وزوجته الحامل حالياً. كيف سيكون حالهم في فصل الشتاء حيث البرد القارس والأمطار؟ أو حتى في فصل الصيف؟ لكنّ كلّ تلك المخاوف ذهبت ادراج الرياح مع أول اقتحام قبل نحو شهرين لضباط الإدارة المدنية الإسرائيلية لقرية فراسين التي لا يزيد عدد سكانها على 280 نسمة. وزع الاحتلال إخطارات بهدم 36 منشأة سكنية، بحجة البناء من دون ترخيص، ومن بينها كان كهف عمارنة. وسبق أن نفذ الاحتلال تهديداته وهدم بيتاً مأهولاً وخزان مياه وحظائر للأغنام. في المقابل، يستمر توسع المستوطنات والبؤر المحيطة بالقرية، وأكبرها مستوطنة «حرمش» المقامة على أراضي محافظة جنين. من يومها، ومع كل اقتحام لقوات الاحتلال الإسرائيلي لقرية فراسين، يضع عمارنة يده على قلبه خوفاً من أن يكون كهفه مستهدفاً. يصف تلك اللحظات قائلاً: «نعيش رعباً حقيقياً، ونخشى أن تغرس الجرافات أنيابها في بيتنا. أين سنذهب حينها؟ وما الذي سيحل بنا؟».

وفي محاولة لإزاحة هذا الكابوس، لجأت العائلة، أسوة بمعظم سكان قرية فراسين، إلى القضاء الإسرائيلي لوقف تنفيذ تلك الإخطارات. ويقول عمارنة: «ندرك تماماً أن المنظومة القضائية لدى الاحتلال تنفذ ما تمليه عليها حكومة الاحتلال، لكن لا يوجد لدينا أي بديل». يتابع: «صحيح أن القضية قيد النظر لدى القضاء الإسرائيلي، لكن جيش الاحتلال قد يهدم المنشآت الخطرة في أية دقيقة، حتى قبل صدور قرار من المحكمة. كما فعل ذلك مئات المرات في مناطق مختلفة في الضفة الغربية».

مسحٌ عن الخريطة

خطر وجود مخططات للاحتلال لإزالة قرية فراسين عن الوجود ومسحها عن الخريطة ما زال موجوداً، كما حذر رئيس المجلس القروي في فراسين محمود ناصر في حديثه لـ«العربي الجديد». يقول إن جريمة تهجير ترتكب بحق أهالي فراسين ضمن خطة الضم الإسرائيلية، الأمر لا يقتصر على الأغوار فحسب، بل يشمل كثيراً من التجمعات السكنية الفلسطينية، خصوصاً تلك القريبة من المستوطنات. وفراسين خربة عمرها مئات السنين، كانت خطاً تجارياً يمرّ بقرية أم الريحان ثم قرية زبدة وخربة فراسين، مروراً إلى الجنوب الفلسطيني إلى مصر عبر التاريخ. وكان مجلس الوزراء في رام الله قد اعتمد قبل أشهر مجلساً قروياً في خربة فراسين، في إطار توجه لتشكيل مجالس قروية للمواقع الصغيرة غير المعترف بها من الاحتلال في مناطق (ج) ومنحها صفة قرية، وهي خطوة، وإن جاءت متأخرة، إلا أنه يتطلب البناء عليها لوضع استراتيجية دعم صمود شاملة لهذه المواقع.

ولا تمتلك قرية فراسين الكثير من مقومات الحياة، إذ تصل إليها المياه بصعوبة وبطريقة بدائية، وأنشأت فيها شبكة كهرباء حديثاً، وتفتقر إلى شبكة صرف صحي متطورة، وليس فيها أبراج لشركات الاتصال. ويعلّق ناصر على ذلك، قائلاً: «نعمل على تشجيع البناء والإقامة في القرية على الرغم من كل شيء، خصوصاً أن أراضينا مهددة بالمصادرة للاستيطان، ومحاولات فرض أمر واقع جديد علينا».

هنا تعيش العائلة (محمد الحجار)

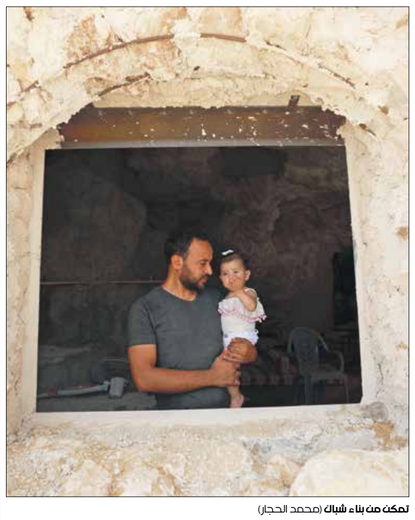
تمكن من بناء شباك (محمد الحجار)

أدوية مفقودة في تونس

يعيش كثير من التونسيين أزمة دواء لا تستثني مرضى الأمراض المزمنة، في ظل عجز الصناديق الاجتماعية والصيدلية المركزية، بينما الحلول غائبة حالياً كذلك فإن الاعتمادات المالية مفقودة

ليست أزمة جديدة (الشاذلي بن ابراهيم/ Getty)

تونس ـ **مريم الناصري**

لم تحصل عفيفة فضالي، المصابة بسرطان الدم على دوائها منذ ثلاثة أسابيع، ليس لقلة ذات اليد وعدم القدرة على دفع ثمن الدواء، بل لفقدانه من أسواق تونس على غرار العديد من الأدوية. تقول عفيفة لـ«العربي الجديد» إنّ طبيبتها المباشرة أعلمتها بفقدان الدواء من السوق منذ مدة، وهي ليست المرة الأولى التي تتخلف فيها عن أخذ دوائها على الرغم من خطورة وضعها.

مشكلة نقص أو فقدان العديد من الأدوية، تؤثر في نحو مليون شخص مريض بأمراض مزمنة، وهي ليست أزمة جديدة، إذ تعجز تونس منذ سنوات عن توفير جميع الأدوية بسبب عجز الصناديق الاجتماعية، ومن بينها الصندوق الوطني للتأمين على المرض، وعدم قدرتها على سداد ديونها للمستشفيات التي تدفع بدورها ديونها للصيدلية المركزية.

ويشهد العديد من صيدليات المستشفيات العمومية، بالإضافة إلى مراكز الصحة الأساسية، حالة من الاكتظاظ يومياً للحصول على الأدوية، خصوصاً الفئات الفقيرة غير القادرة على شراء الأدوية من الصيدليات الخاصة، وأغلبهم يعودون من دون الحصول على حاجتهم بسبب فقدان عدّة أنواع من الأدوية في أسواق تونس.

في هذا الإطار، يقول نوفل عميرة، رئيس النقابة العامة لأصحاب الصيدليات الخاصة لـ«العربي الجديد» إنّ «أزمة فقدان الأدوية باتت مقلقة لا سيما أنّها مشكلة تهدّد حياة الآلاف من الأشخاص، خصوصاً أصحاب الأمراض المزمنة». يضيف: «قرابة 300 نوع من الأدوية لا تتوفر في تونس حالياً، أغلبها خاص بالأمراض المزمنة على غرار العديد من أنواع السرطان والسكري والالتهابات، وذلك بسبب عدم قدرة صندوق التأمين على المرض على سداد كامل ديونه للمستشفيات المطالبة بدورها بسداد ديونها للصيدلية المركزية لاقتناء كميات جديدة من الأدوية». يؤكد أنّها «حلقة مترابطة بعضها ببعض، واختلال التوازنات المالية لطرف ما يتسبب في عدم القدرة على شراء أدوية من المختبرات العالمية». العديد من المرضى أو عائلاتهم يلجأون إلى مواقع التواصل الاجتماعي للبحث عن بعض الأدوية التي تفقد في عدّة جهات على أمل إيجادها في صيدليات جهات أخرى. بدوره، يقول لطفي الرياحي، رئيس المنظمة التونسية لإرشاد المستهلك، لـ«العربي الجديد» إنّ المنظمة تابعت على مدى السنوات الأخيرة مشكلة نقص الأدوية أو فقدانها في عدّة فترات، لا سيما أدوية بعض الأمراض المزمنة. ويؤكد أنّ «غياب رقمنة الإدارة ساهم في سوء التصرف أو سوء توزيع الأدوية خصوصاً في المستشفيات العمومية، وهو ما أدّى إلى فقدان العديد من الأدوية خصوصاً في المستشفيات العمومية ومراكز الصحة الأساسية». ويشدد على «ضرورة حلّ أزمة إفلاس الصناديق التي لم تلتزم بتعهداتها تجاه الصيدلية المركزية مما تسبب في عدم قدرتها على شراء كميات من أدوية الأمراض المزمنة تفي بحاجة السوق التونسي».

وتتولى مراكز الصحة الأساسية في مختلف الجهات، تسليم عدّة أنواع من الأدوية إلى قرابة مليون مريض بأمراض مزمنة، من بينهم 800 ألف مصاب بالسكري أو ضغط الدم ممن يتابعون أوضاعهم الصحية في المستشفيات العمومية. العديد من الأصوات دعت على مدى السنوات الأخيرة إلى ضرورة زيادة الميزانية المخصصة لوزارة الصحة، خصوصاً ما يرتبط بالصيدلية المركزية التي تعاني من صعوبات مالية ضخمة، نتيجة ديونها المتخلدة بذمة صندوق التأمين على المرض والمستشفيات العمومية، إذ بلغت ديون المؤسسات الصحية العمومية لصالح الصيدلية المركزية حتى يوليو/ تموز الماضي 200 مليون دولار أميركي وفق الصيدلية المركزية، بالإضافة إلى تلتزم بتعهداتها تجاه الصيدلية المركزية ديون صندوق التأمين على المرض لصالح الصيدلية والتي بلغت نحو 150 مليون دولار.

وقد توجهت العديد من الجمعيات والمنظمات على غرار الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بنداء إلى وزارة الصحة لتوفير الأدوية في المؤسسات الصحية العمومية وتمكين مليون شخص يعانون من أمراض مزمنة من حقهم في الدواء، مؤكدة أنّه «على الرغم من الإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة في الفترة الأخيرة، لتطوير مخزون استراتيجي كاف من مختلف الأدوية يغطي مدة تتجاوز ثلاثة أشهر، فإنّ الواقع يبيّن أنّ هذه الإجراءات لم تنعكس على المرضى الذين يراجعون مراكز الصحة الأساسية». كذلك، ذكرت الجمعيات أنّ «سبب النقص المزمن في الأدوية لدى القطاع العمومي يتمثل أساساً في ضعف الميزانيات المرصودة للأدوية، مشيرة إلى أنّ الوضع ازداد تفاقماً في الفترة الأخيرة من جراء تأخر أو تخلي مختبرات التصنيع المحلي للأدوية عن التزاماتها بتزويد الصيدلية المركزية بالأدوية.

يلجأ مرضى إلى مواقع التواصل الاجتماعي للبحث عن أدوية

طالبت جمعيات وزارة الصحة توفير الأدوية بالمستشفيات العمومية

يقين الدويهي: حق العاملة بتغيير صاحب العمل وفسخ العقد

إسحق: لا يمكن تحقيق تغيير إلّا إذا أُرفق العقد بآليات قابلة للتطبيق